مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 11 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/03/20-14)

العدد 2021/11

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2021/11

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: توزيع تسهيلات مؤسسات التمويل الصغير وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عامي 2019-2020:
- رئاسة مجلس الوزراء؛ التوجيه بتحسين الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وتشديد الإجراءات المتخذة لضبط الأسواق.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- السعودية؛ انكماش الاقتصاد في الربع الرابع من عام 2020.
- الأردن؛ ارتفاع أسعار المستهلك في شهر شباط من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العالمية.**

- منطقة اليورو: اتساع الفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2021، واستقرار معدل تضخم أسعار المستهلكين في شهر شباط من عام 2021، وانخفاض إنتاج البناء في شهر كانون الثاني من عام2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر شباط من عام 2021، وارتفاع مطالبات البطالة الامريكية.
- المملكة المتحدة؛ بنك إنكلترا؛ السياسة النقدية دون تغيير في شهر آذار من عام 2021.
- روسيا؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر شباط من عام 2021.
- الصين؛ استقرار الإنتاج الصناعي في شهر شباط من عام 2021.
- اليابان؛ تقلص الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2021.
- إندونيسيا؛ تقلص الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2021.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة بعنوان: تصاعُد القوة السوقية هل يشكل تهديداً للتعافي؟.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ سيولة الشركات والملاءة المالية في أوروبا خلال جائحة Covid-19: دور السياسات.
- صندوق النقد الدولي؛ التجارة والنمو الشامل.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- كوريا الجنوبية: اقتصاد صناعي متقدم.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,510.18 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,508.85 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.33 ليرة سورية بمعدل (0.09%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

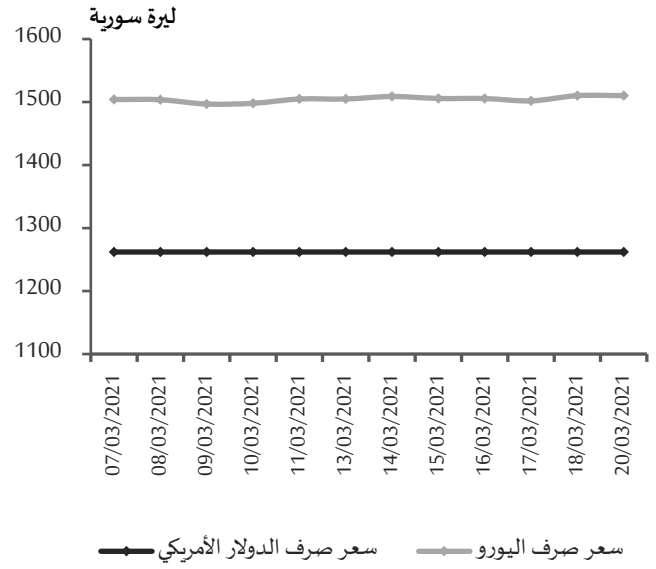

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,502.99 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,501.67 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 1.32 ليرة سورية بمعدل (0.09%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف والصرافة

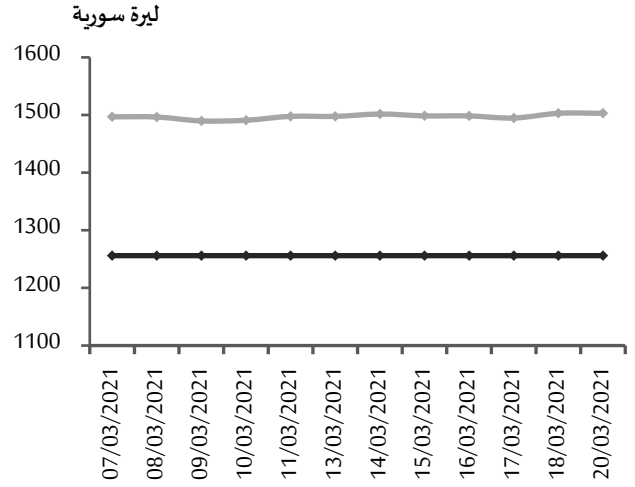

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 184,286 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 164,571 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 19,715 ليرة سورية بمعدل 11.98%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 215,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 192,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 23,000 ليرة سورية بمعدل 11.98%، (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 12.50 دولار أمريكي ليصبح 1,741.70 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 0.72%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

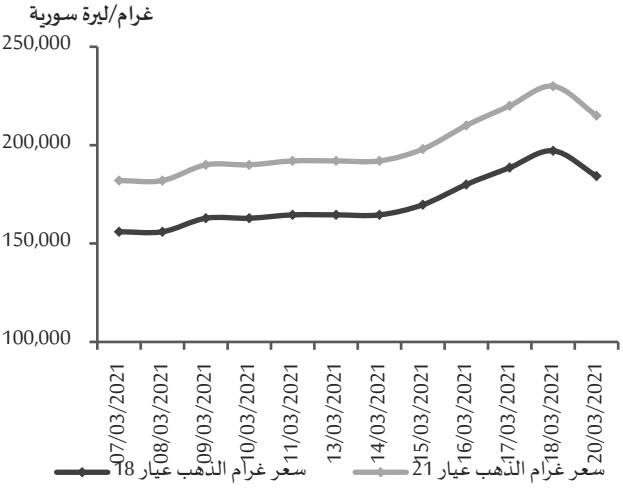

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع تسهيلات مؤسسات التمويل الصغير وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عامي 2019-2020:

بهدف تحقيق النفاذ المالي لأكبر شريحة ممكنة من صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المختلفة في مجالات الائتمان والادخار والتأمين، والخدمات غير المالية المرتبطة بها من تدريب وبناء القدرات وتقديم المشورة للعملاء، من أجل تأمين دخل إضافي وخلق فرص عمل وتحسين نوعية الحياة سعياً وتعزيزاً للبعد الاقتصادي والاجتماعي الهادف لتحقيق التنمية المستدامة؛ صدر القانون رقم 8 "قانون مصارف التمويل الأصغر" بتاريخ 2021/02/20، الذي نظم عمل مؤسسات التمويل الصغير في سورية المرخصة وفق المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007، والقانون رقم 9 لعام 2010.

نستعرض فيما يأتي واقع مؤسسات التمويل الصغير من حيث حجم التسهيلات وتوزيعها حسب القطاعات خلال عامي 2019-2020:

- بلغ عدد مؤسسات التمويل الصغير العاملة أربع مؤسسات وبلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها 28.6 مليار ليرة سورية في عام 2020 مقارنةً بـ 18.4 مليار ليرة سورية عام 2019 بمعدل نمو 55%.
- استحوذ قطاع تجارة الجملة والمفرق على الحصة الأكبر من التسهيلات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الصغير حيث بلغت 11.2 مليار ليرة سورية خلال عام 2020 مقارنةً بـ 5.6 مليار ليرة سورية في عام 2019 وبمعدل نمو 100%، يليها قطاع الخدمات الأخرى بإجمالي تسهيلات بلغت 8.1 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 5.3 مليار ليرة سورية، وبمعدل نمو 51%، أما التسهيلات المقدمة لقطاع الزراعة فقد بلغت 3.8 مليار ليرة سورية في عام 2020 مقارنةً بـ 2.3 مليار ليرة سورية عام 2019 وبمعدل نمو 67%، بينما تراجع حجم التسهيلات المقدمة لقطاع الاستثمارات العقارية حيث بلغ 3.9 مليار ليرة سورية في عام 2020 مقارنةً بـ 4.2 مليار ليرة سورية عام 2019 بمعدل 8%. ويعرض الشكلين (4 و5) حصة كل قطاع من إجمالي التسهيلات المقدمة.

الشكل رقم 4 توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2020

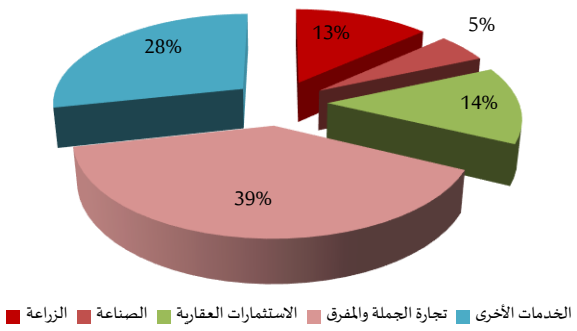

الشكل رقم 5 توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2019

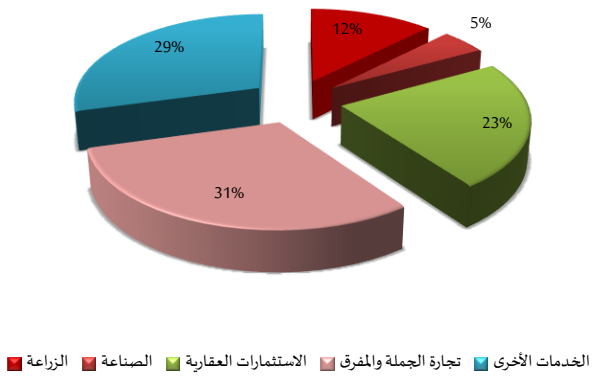

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 10,088.60 نقطة مقارنةً بمستوى 10,050.22 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 0.38%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 6 شركة هي؛ السورية الدولية للتأمين آروب - سوريا بنسبة ارتفاع بلغت 26.28%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 8.37%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ارتفاع بلغت 3.37%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.62%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 0.74%، وشركة

إسمنت البادية بنسبة ارتفاع بلغت 0.4%، كما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 2.5 مليار ليرة سورية مقارنةً بمستوى 629 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 2.9 مليون سهم مقارنةً بمستوى 593 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 865 صفقة مقارنةً بـ 527 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 6 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

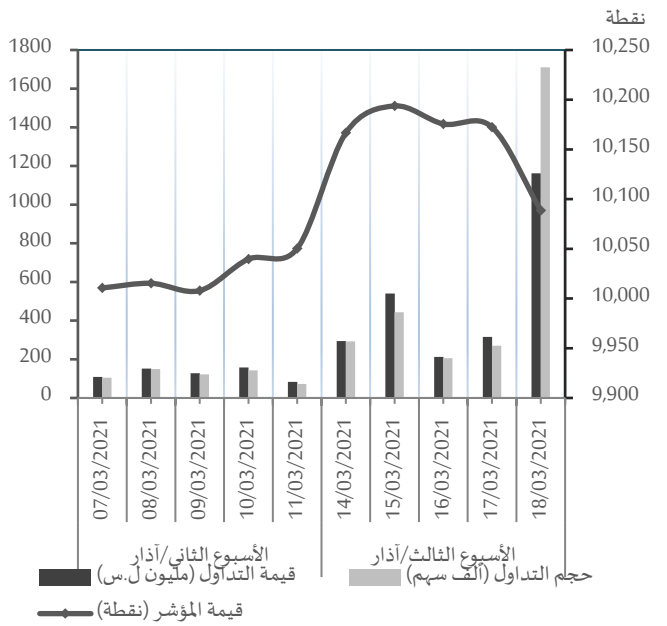

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 94.81% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 92.30% في تداولات الأسبوع السابق بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 3.24% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.70% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.96% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 7 حصة التداول لكل قطاع

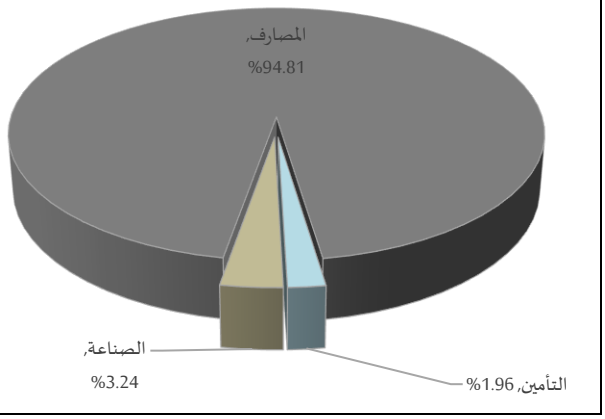

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية والخليج متصدراً بنسبة استحواذ 38.85% وحجم تداول 1,561,307 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 15.73% وحجم تداول 305,518 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 10.11% وحجم تداول 253,646 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 8.92% وحجم تداول 148,633 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 7.60% وحجم تداول 175,662 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 6.27% وحجم تداول 132,165 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 3.94% وحجم تداول 106,383 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 2.60% وحجم تداول 26,724 سهم، وبنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 1.69% وحجم تداول 75,000 سهم، وشركة العقلية للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.54% وحجم تداول 56,066 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ التوجيه بتحسين الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وتشديد الإجراءات المتخذة لضبط الأسواق:

استعرض مجلس الوزراء واقع عمل المشافي والمراكز الصحية لجهة ملاكها العددي واحتياجاتها من الكوادر الطبية والأدوية

والأجهزة وحالة غرف العناية المشددة والواقع الصحي بصورة عامة، وأكد على أولوية الاستمرار بدعم القطاع الصحي وتأمين مستلزماته وتقديم المحفزات للكوادر الطبية وتطوير خبراتها لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتأمين الاحتياجات المحلية من الأدوية. وطلب المجلس من الوزارات التشدد بتطبيق الإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لوباء كورونا والتنسيق بين الجهات المعنية كافة للحد من انتشار الوباء، وكلف وزارتي الإدارة المحلية والشؤون الاجتماعية متابعة العمل الإغاثي والتدخل المناسب لحماية الشرائح الاجتماعية ذات الحاجة وفق الإمكانات المتاحة.

واستمع المجلس لعرض حول واقع آلية توزيع المحروقات والمواد التموينية عبر البطاقة الإلكترونية على مستوى المحافظات ومدى مساهمتها في إيصال الدعم لمستحقيه وتحقيق العدالة والمرونة في عملية التوزيع، وتم الطلب من الوزارات المعنية استكمال قاعدة البيانات حول هذه التجربة ليصار إلى دراستها بصورة دقيقة والوصول إلى مقترحات قابلة للتطبيق وتلافي الثغرات. وجدد التأكيد على تشديد الإجراءات المتخذة لضبط الأسواق ومحاربة حالات الاستغلال والاحتكار والتلاعب بالمواد المدعومة واتخاذ أقسى العقوبات بحق المخالفين، وتكثيف الجهود لضبط عمل محطات الوقود، وكلف الوزارات المعنية حساب تكلفة الكيلو متر لسيارات "الأجرة العمومي" والإعلان عنها وتشديد العقوبات بحق المخالفين للتسعيرة المعتمدة.

وطلب مجلس الوزراء من الوزارات كافة المباشرة بنشر الخدمات التي تقدمها ورقياً للمواطنين على موقع مركز خدمة المواطن الإلكتروني ليصار إلى اعتمادها بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين في الحصول على الخدمات، وتقديم تقرير شهري حول مراحل إنجاز مشروع الدفع الإلكتروني والعمل لإتمامه وفق المدد الزمنية المحددة. كما تم الطلب من الوزارات إجراء تقييم موسع لمدى تنفيذ خطة الموازنة العامة للدولة للعام السابق ومنعكساتها على دعم الإنتاج، إضافة لتقييم الإنفاق العام خلال الربع الأول من العام الحالي للوقوف على الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لترشيد الإنفاق وتوجيهه نحو دعم العملية التنموية.

الاقتصادات العربية:

السعودية؛ انكماش الاقتصاد في الربع الرابع من عام 2020:

انكمش الاقتصاد على أساس سنوي بنسبة 3.9% في الربع الرابع من عام 2020، بعد انكماشه بنسبة 4.6% في الربع السابق من العام ذاته. وهو الربع السادس على التوالي من الانكماش في الاقتصاد ويعود ذلك إلى انكماش قطاع النفط، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وأكبر الانخفاضات سجلت في النفط الخام والغاز الطبيعي، بينما تقلص القطاع غير النفطي، وسجل النقل والتخزين والاتصالات أكبر انخفاض، يليه تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق. وعلى أساس ربع سنوي؛ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% في الربع الرابع من عام 2020، بعد توسعه بنسبة 2.0% في الربع السابق من العام ذاته.

الأردن؛ ارتفاع أسعار المستهلك في شهر شباط من عام 2021:

ارتفعت أسعار المستهلك على أساس سنوي بنسبة 0.4% في شهر شباط من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والخدمات الصحية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.7% في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

اتساع الفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2021:

اتسع الفائض التجاري إلى 6.3 مليار يورو في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 1.6 مليار يورو في الشهر المقابل من العام السابق. وهو أصغر فائض تجاري منذ شهر نيسان السابق، حيث تم إعادة فرض القيود في العديد من الدول الأوروبية. وانخفضت الواردات بنسبة 14.1% عن العام السابق إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر عند 156.8 مليار يورو،

ويعود ذلك إلى انخفاض مشتريات كل من؛ الوقود المعدني والزيوت والمواد ذات الصلة، الأغذية والمشروبات، والآلات ومعدات النقل. وانخفضت الصادرات بنسبة 11.4% إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر عند 163.1 مليار يورو، ويرجع ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من؛ الوقود المعدني والزيوت والمواد ذات الصلة، الآلات ومعدات النقل، والسلع المصنعة.

استقرار معدل تضخم أسعار المستهلكين في شهر شباط من عام 2021:

استقر معدل تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي عند 0.9% في شهر شباط من عام 2021، دون تغيير عن الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كل من؛ الخدمات، والسلع الصناعية غير المولدة للطاقة، والأغذية والكحول والتبغ. وفي الوقت ذاته، انخفضت أسعار الطاقة.

انخفاض إنتاج البناء في شهر كانون الثاني من عام2021:

انخفض إنتاج البناء على أساس سنوي بنسبة 1.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد استقراره عند المستوى الصفري في الشهر الأخير من العام السابق. وهو الشهر الخامس على التوالي من عدم النمو في قطاع البناء ويعود ذلك إلى. تراجع نشاط كل من؛ الهندسة المدنية، والبناء. وعلى أساس شهري؛ ارتفع إنتاج البناء بنسبة 0.8% في شهر كانون الثاني من عام 2021.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر شباط من عام 2021:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 2.2% في شهر شباط من عام 2021، بعد نموه بنسبة 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته وهو أكبر انكماش في الإنتاج الصناعي منذ التراجع القياسي في شهر نيسان 2020، بسبب طقس الشتاء القاسي في المنطقة الجنوبية الوسطى من البلاد في منتصف شهر شباط. ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج كل من؛ التصنيع والتعدين. حيث عانت بعض مصافي البترول، ومنشآت البتروكيماويات، ومصانع الراتنجات البلاستيكية من الأضرار الناتجة عن التجمد العميق.

ارتفاع مطالبات البطالة الامريكية:

ارتفع عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات إعانة البطالة إلى 770 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 13 آذار، وهو أعلى مستوى في شهر ويفوق توقعات السوق البالغة 700 ألف، حيث استمرت أزمة Covid-19 في التأثير على سوق العمل. ومن المتوقع انخفاض المطالبات في الأسابيع المقبلة بعد الموافقة على حزمة الإغاثة التي قدمها الرئيس بايدن ومع قيام العديد من الدول بتخفيف القيود الناجمة عن فيروس Covid-19.

الاقتصاد البريطاني:

بنك إنجلترا؛ السياسة النقدية دون تغيير في شهر آذار من عام 2021:

صوت بنك إنجلترا بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة القياسي دون تغيير عند مستوى قياسي منخفض قدره 0.1% وإبقاء برنامج شراء السندات دون تغيير خلال اجتماعه في شهر آذار من عام 2021، قائلاً أن إجمالي الناتج المحلي في المملكة المتحدة كان من المتوقع أن يتعافى بقوة خلال عام 2021 نحو الفترة السابقة لـ Covid-19 وكان من المتوقع أن تعود مستويات مؤشر أسعار المستهلكين نحو هدف 2% في الربيع.

الاقتصاد الروسي:

انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر شباط من عام 2021:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي بنسبة 2.8% في شهر شباط من عام2021، بعد انكماشه بنسبة 2.2% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ الإنتاج الصناعي، وتجارة التجزئة، ونشاط البناء.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ استقرار الإنتاج الصناعي في شهر شباط عام 2021:

استقر نمو الإنتاج الصناعي على أساس سنوي عند نسبة 35.1% في شهر كانون الثاني وشباط عام 2021، مقارنة بنسبة 7.3% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج كل من؛ المنسوجات، والكيماويات، ومعدات النقل، والاتصالات.

اليابان؛ تقلص الفائض التجاري في شهر شباط عام 2021:
تقلص الفائض التجاري إلى 217.4 مليار ين ياباني في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 1،106.6 مليار ين ياباني في الشهر نفسه من العام السابق. حيث انخفضت الصادرات بنسبة 4.5% إلى 6.04 تريليون ين ياباني، متأثرة بانخفاض المبيعات إلى الولايات المتحدة وهونغ كونغ. وارتفعت الواردات بنسبة 11.8% إلى 5.82 تريليون ين ياباني مدفوعة بالمشتريات من الصين.

إندونيسيا؛ تقلص الفائض التجاري في شهر شباط عام 2021:
تقلص الفائض التجاري إلى 2.01 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 2.51 مليار دولار أمريكي في ذات الشهر من العام السابق. وهو الشهر العاشر على التوالي الذي يشهد فائضاً في الميزان التجاري، بسبب الزيادة في الصادرات وسط تحسن الطلب العالمي. حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 8.56% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 15.27 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات الصادرات غير النفطية. وارتفعت الواردات بنسبة 14.86% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 13.26 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى ارتفاع مشتريات غير النفط والغاز.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدونة بعنوان: تصاعُد القوة السوقية هل يشكل تهديداً للتعافي؟
وجهت أزمة Covid-19 ضربة بالغة الشدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أسفر عن فقدان هائل للوظائف وغيره من الندوب الاقتصادية العميقة. ومن هذه الندوب الأقل وضوحاً للعيان وإن كانت تتسم بالخطورة أيضاً تصاعُد القوة السوقية للشركات المهيمنة التي تخرج من الأزمة أقوى من ذي قبل بينما يتساقط منافسوها الأصغر واحداً تلو الآخر.

ومن خلال أبحاث الصندوق تبين أن تركّز القوة المفرطة في أيدي قلة من الشركات يمكن أن تكون عبئاً على النمو في المدى المتوسط، حيث إنها تخنق الابتكار وتعوق الاستثمار. وهذه النتيجة يمكن أن تقوض التعافي من أزمة Covid-19، ومن شأنها الحيلولة دون صعود الكثير من الشركات الجديدة في وقت تشتد فيه الحاجة لديناميكيتها، وقد أصبح إرساء بيئة أكثر دعماً لقواعد المنافسة العادلة أهم الآن من أي وقت مضى. وسيكون على الحكومات تحقيقها في مجموعة كبيرة من القطاعات - بدءاً من إنتاج الجعة ومروراً بالمستشفيات وانتهاءً بالصناعة الرقمية.

ويشير بحث جديد أجراه الصندوق أن المؤشرات الأساسية للقوة السوقية في صعود ومنها؛ على سبيل المثال، ارتفاع الأسعار عن التكلفة الحدية، أو تركُز الإيرادات بين أكبر أربع مؤسسات في قطاع ما. وبسبب الجائحة، تشير تقديرات الصندوق إلى أن هذا التركز يمكن أن يزداد الآن في الاقتصادات المتقدمة على الأقل بذات مقدار زيادته في الخمسة عشر عاماً المنتهية في آخر عام 2015. وحتى في الصناعات التي استفادت من الأزمة، مثل القطاع الرقمي، نجد أن المؤسسات المهيمنة هي من بين أكبر الفائزين، فما الذي يمكن أن تفعله الحكومات إذاً؟ وفقاً للبحث تم تسليط الضوء على خمس أولويات تختلف أهميتها باختلاف البلدان.

أولاً، ينبغي للسلطات المعنية بالمنافسة أن تتوخى اليقظة المتزايدة عند إنفاذ الرقابة على عمليات الدمج. فيجب أن تشمل معاييرها المطبقة لمراجعة أي صفقة كل الحالات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الاستحواذ على الكيانات الصغيرة في السوق التي قد تحقق نمواً يتيح لها التنافس مع الشركات المهيمنة. فعلى سبيل المثال، طبقت ألمانيا والنمسا مؤخراً حدوداً تقوم على سعر الصفقة، بالإضافة إلى الحدود القائمة على حجم أعمال الكيان المعني. ومن الممكن أن تساهم تقييمات قرارات الدمج السابقة في إنفاذ قواعد المنافسة بصورة أكثر فعالية.

ثانياً، ينبغي للسلطات المعنية بالمنافسة أن تعتمد منهجاً أنشط في إنفاذ قواعد الحظر على إساءة استخدام المراكز المهيمنة وأن تعول بدرجة أكبر على استخدام تحريات السوق للكشف عن السلوك الضار بغض النظر عن وجود تقارير بشأن انتهاك القانون. وقد اتضحت مزايا هذه التحريات في عام 2018 حين أجرت أستراليا تحقيقاً بشأن صناعة منتجات الألبان أدى إلى فرض تحسينات إلزامية في ممارسات التعاقد بين المزارعين والقائمين بعمليات التجهيز.

ثالثاً، يتعين بذل جهود أكبر لضمان المنافسة في أسواق المدخلات، بما في ذلك أسواق العمل. وهنا، سيكون من المرحب به الالتزام بالإنفاذ القوي للقواعد التي تحظر اتفاقيات عدم التنافس على الموظفين. كذلك فإن شروط عدم التنافس في بعض عقود العمل في صناعة بيع التجزئة والوجبات السريعة تزيد من صعوبة انتقال الموظفين إلى وظائف بأجور أفضل وهو أمر مهم للعاملين ذوي المهارات المحدودة على وجه الخصوص.

رابعاً، ينبغي تمكين السلطات المعنية بالمنافسة من مواكبة الاقتصاد الرقمي، حيث يؤدي بروز تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي إلى مضاعفة الميزة التي تتمتع بها الشركات القائمة. ومن الممكن جعل التنافس مع الشركات المستقرة أكثر سهولة على الشركات الجديدة من خلال تيسير إمكانية نقل البيانات وإمكانية التوافق التشغيلي بين الأنظمة.

وأخيراً، فإن الموارد مهمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تبلغ الميزانية المجمعة لهيئة التجارة الفيدرالية وقسم مكافحة الاحتكار بوزارة العدل حوالي نصف ما كانت عليه منذ أربعة عقود، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان الأخرى، قد يلزم توجيه استثمارات لتحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الخبرة الفنية في قطاعات بعينها في خضم التغير التكنولوجي السريع. وقد أعلنت المملكة المتحدة مؤخراً إنشاء "وحدة الأسواق الرقمية" التي ستضطلع بمسؤولية ضبط سلوك المنصات المهيمنة، مثل غوغل وفيسبوك.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة (3.05%) مسجلاً 10,918.40 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والسلع الاستهلاكية، والمالية، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة (1.06%) مسجلاً 9,485.96 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والصناعة، والاتصالات، بينما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة 1.18% مسجلاً 2,603.91 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والعقارات، والخدمات، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة 1% مسجلاً 11,465.21 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والاتصالات، والخدمات، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.07% مسجلاً 1,752.60 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والخدمات، والصناعة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

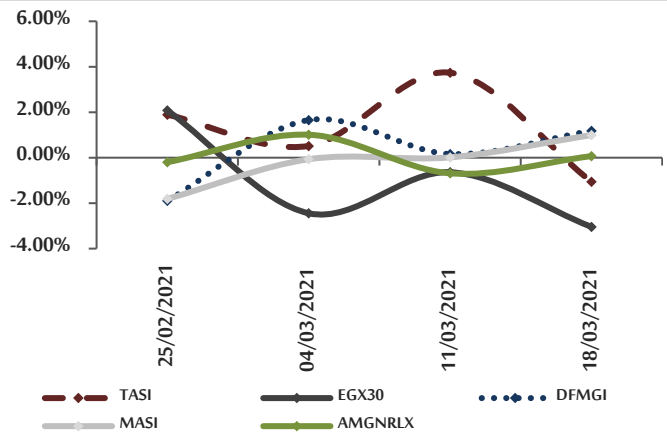

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة ارتفاع عائد سندات الخزانة الأمريكية مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والاتصالات، والخدمات، والتكنولوجيا، حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة (0.79%) مسجلاً 13,215.24 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة (0.77%) مسجلاً 3,913.10 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة (0.46%) مسجلاً 32,627.97 نقطة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

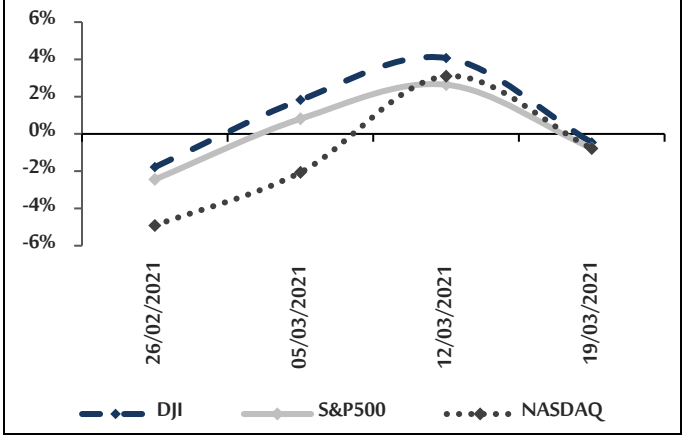

الأسهم الأوربية:

انخفضت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بفعل مخاوف الإغلاق وتراجع أسعار النفط، باستثناء مؤشر **DAX30** الألماني الذي ارتفع بنسبة 0.82% مسجلاً 14,621.00 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والخدمات، والمالية، وبينما انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة (0.80%) مسجلاً 5,997.96 نقطة بضغط من قطاعات؛ الخدمات، والصناعة، والاتصالات، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة (0.78%) مسجلاً 6,708.71 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والخدمات، والتعدين.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

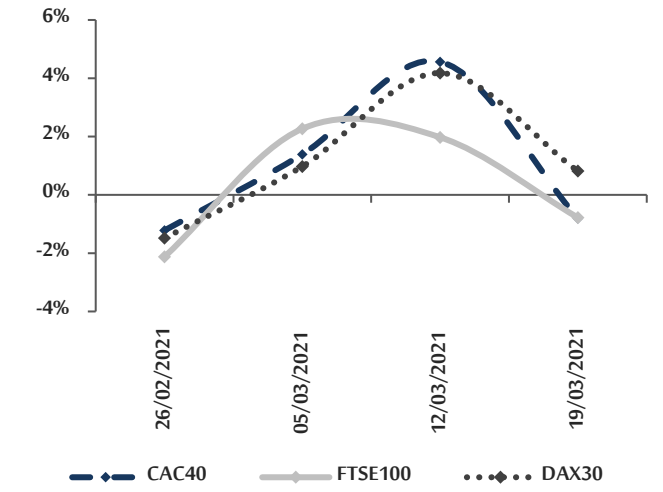

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء مؤشر NIKIE225 الياباني الذي ارتفع بنسبة 0.25% مسجلاً 29,792.05 نقطة بدعم قطاعات التكنولوجيا، والخدمات، والمالية، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت (1.91%) مسجلاً 14,744.00 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والقطاع العام، والسلع الاستهلاكية، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة (1.40%) مسجلاً 3,404.66 نقطة بضغط من قطاعات؛ التكنولوجيا، والمالية، والخدمات، وانخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة (0.87%) مسجلاً 6,708.20 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والمالية، والسلع الرأسمالية.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

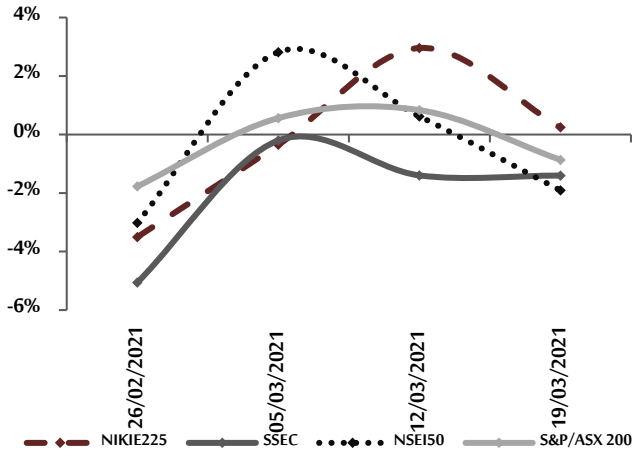

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة (1.81%) مسجلاً 3,475.26 نقطة بضغط من قطاعات؛ النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والخدمات.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

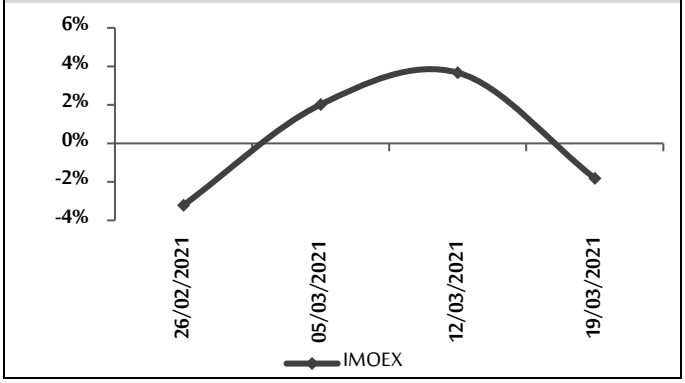

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1928 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1952 دولار أمريكي لليورو) تحت ضغط ارتفاع عائد سندات الخزانة الأمريكية، مدعوماً بقرارات وتوجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول مستقبل السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمعدلات التضخم والنمو وأسعار الفائدة، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1903 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

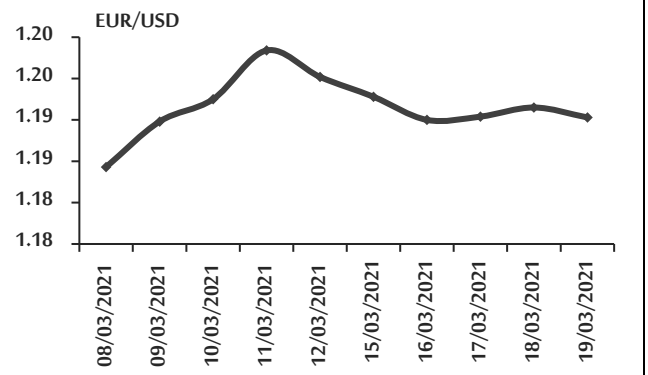

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3893 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3922 دولار أمريكي للجنيه) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي وتركيز المستثمرين على أسواق السندات، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3963 دولار أمريكي للجنيه وسط تفاؤل المستثمرين بانتعاش اقتصادي أسرع في المملكة المتحدة بسبب نجاح برنامج التطعيم ضد جائحة Covid-19 وإعلان رئيس الوزراء البريطاني عن خطة الحكومة لتخفيف قيود الإغلاق ومحاولة العودة إلى الحياة الطبيعية، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3868 دولار أمريكي للجنيه عقب بيان بنك إنجلترا حول السياسة النقدية، حيث حافظ على معدل الفائدة عند 0.10% دون تغيير كما ثبت حجم برنامج مشتريات الأصول عند 895 مليار جنيه إسترليني (أي ما يعادل 1.2 تريليون دولار امريكي).

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

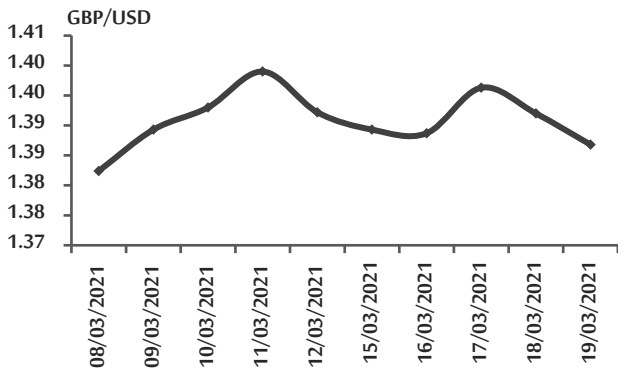

الين:

تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 109.12 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 109 ين للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية ضعيفة[2]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 108.82 ين للدولار الأمريكي عقب تصريح محافظ بنك اليابان حول نية البنك إنهاء برنامج التيسير الكمي بصورة تدريجية عند مراجعة سياسته النقدية.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

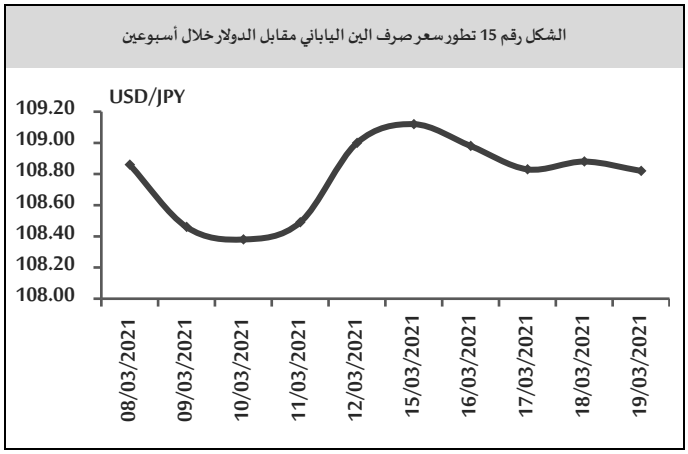

1 صدور قراءة مؤشر أسعار المنتجين في ألمانيا والتي تعكس تباطؤ النمو إلى 0.8% في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 1.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

2 صدور قراءة مؤشر الميزان التجاري والتي أشارت إلى عجز بما قيمته 40 مليار ين في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بفائض بما قيمته 551 مليار ين في الشهر السابق من العام ذاته، بخلاف التوقعات التي أشارت لفائض 100 مليار ين.

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4996 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 6.5081 يوان للدولار الأمريكي) عقب تصريحات رئيس الوزراء الصيني الذي أعلن فيها أن الصين متفائلة بشأن تحسن الاقتصاد الصيني خلال عام 2021 وأن الحكومة الصينية تسعى لتحقيق نمو بنسبة 6%، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.5070 يوان للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

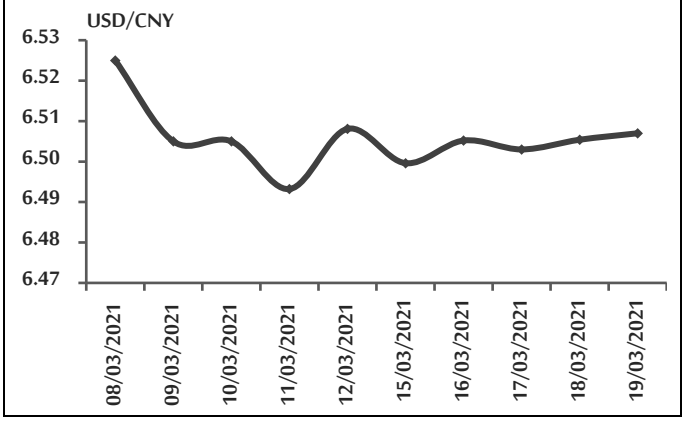

الروبل الروسي:

ارتفع الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 72.8170 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 73.3335 روبل للدولار الأمريكي) مدعوماً بتوقعات ارتفاع الإيرادات لعام 2021 بمقدار تريليوني روبل (أي مايعادل27 مليار دولار أمريكي) نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 74.1213 روبل للدولار الأمريكي نتيجة قيام البنك المركزي الروسي برفع سعر الفائدة الرئيس إلى 4.5% في ظل مخاطر تضخمية.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

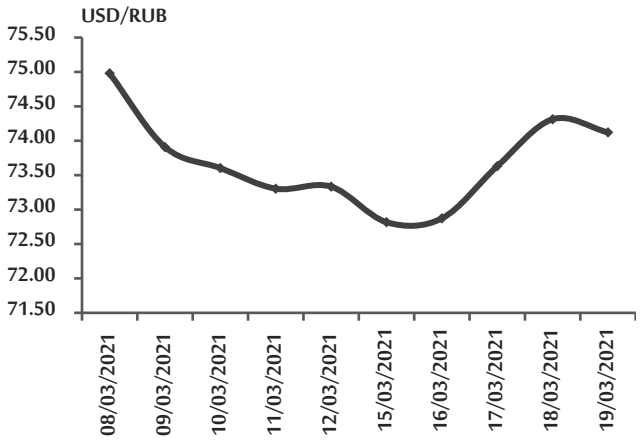

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 55,644 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعة في الأسبوع السابق (عند مستوى 57,315 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد التحذيرات المستمرة لهيئة الأوراق المالية الأوروبية من الاستثمار في العملة الرقمية، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 58,870 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن احتفظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسياساته دون تغيير وتوقعاته لارتفاع معدل التضخم، وبدء سريان حزمة التحفيز المالي، وعادت لتنخفض في تداولات آخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 58,074 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد تحقيق عملة تشيليز أرباح قياسية.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

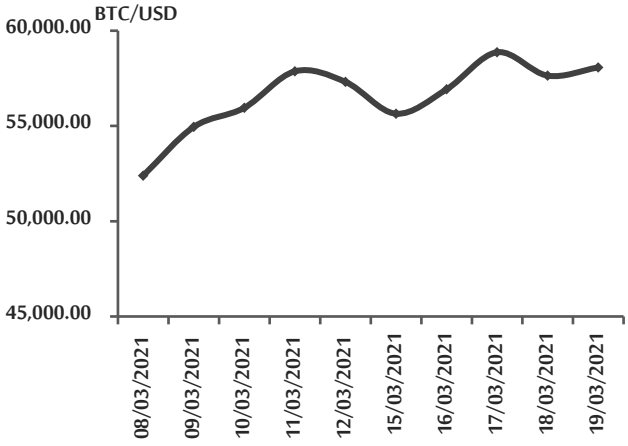

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,729.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,719.80 دولار أمريكي للأونصة) وسط ترقب المستثمرين قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,727.10 دولار أمريكي للأونصة نتيجة عمليات التصحيح وجني الأرباح، إضافةً لارتفاع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات لأعلى مستوى في 14 شهراً، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,741.70 دولار أمريكي وسط انخفاض عوائد سندات الخزانة الأمريكية بعد التصريحات الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي مما عزز جاذبية المعدن الأصفر.

الشكل رقم 19 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

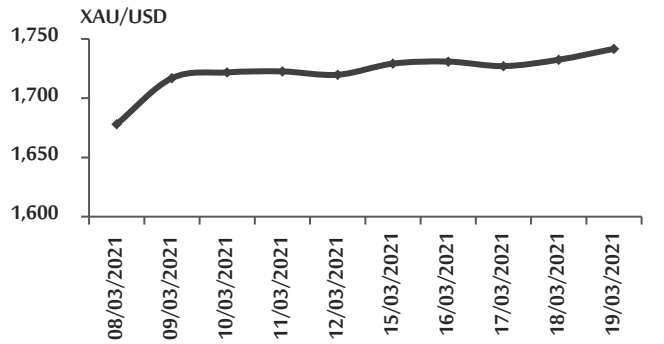

النفط:

انخفض سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 68.88 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 69.22 دولار أمريكي للبرميل) بفعل مخاوف تأخر تعافي مستويات الطلب على الوقود في أوروبا، بعد تعليق حملات التطعيم ضد فيروس Covid-19، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 64.53 دولار أمريكي للبرميل وسط ضغوط سلبية تتمثل في موجة جديدة من الإصابات بفيروس Covid-19 في جميع أنحاء أوروبا أدت إلى عمليات إغلاق جديدة، بالتزامن مع مخاوف من تباطؤ برامج التطعيم ضد الفيروس في أوروبا.

الشكل رقم 20 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

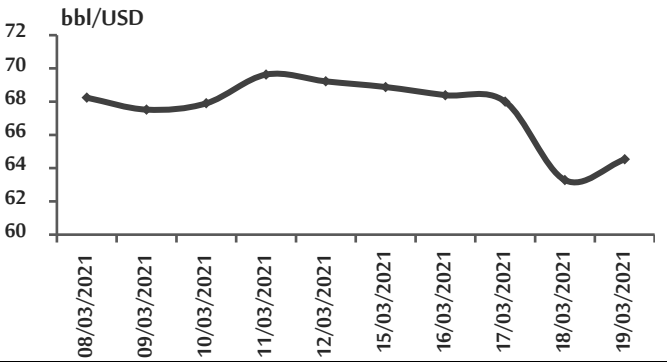

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.484 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.600 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) مع انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.535 دولار أمريكي نتيجة انخفاض مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

الشكل رقم 21 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

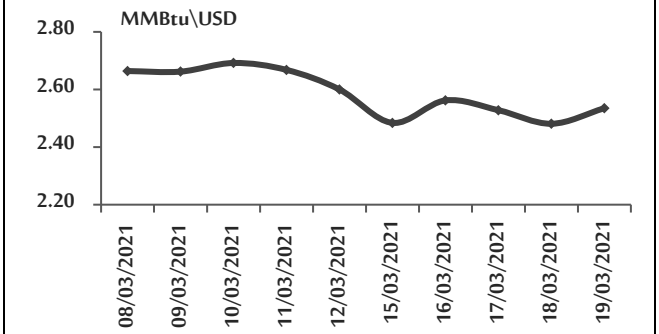

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2] سجلت مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة هبوطاً بواقع 11 مليار متر مكعب خلال الأسبوع المنتهي يوم 2021/03/12، مقارنةً بتراجع مخزونات الغاز الطبيعي بحوالي 52 مليار متر مكعب في الأسبوع السابق.

صندوق النقد الدولي؛ سيولة الشركات والملاءة المالية في أوروبا خلال جائحة Covid-19، دور السياسات:[1]

تواجه الشركات الأوروبية صدمة غير مسبوقة بسبب جائحة Covid-19، وكانت استجابة السياسات استثنائية. ورغم ذلك، لا يُعرف الكثير عن فعالية السياسات المنفذة في تخفيف ضغوط الشركات. تتناول الدراسة هذه المسألة من خلال تحديد تأثير تدابير الإغاثة المتخذة والخاصة بقطاع الشركات الخاصة بكل بلد في سيولة الشركات ومخاطر الملاءة المالية وتستخدم بيانات الميزانية العمومية التفصيلية وبيانات الدخل لأكثر من أربعة ملايين شركة أوروبية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن صدمة Covid-19 كان من الممكن أن تؤدي إلى نقص كبير في سيولة قطاع الشركات في أوروبا بحلول نهاية عام 2020. ومع ذلك، فإن مدى الضرر يعتمد بصورة حاسمة على المواقف الأولية للشركات، وقدرتها على الوصول إلى برامج السياسة التي وضعتها السلطات والاستفادة من أسواق الائتمان. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات السياسية القوية المتخذة في جميع أنحاء أوروبا قد وفرت حتى الآن دعامة مهمة للشركات في معظم البلدان الأوروبية. ثانياً؛ يمكن للسياسات التي تعلنها سلطات الدولة، إذا تم تنفيذها بالكامل كما تم تصميمها، أن تقلل بصورة كبيرة من مخاطر السيولة. ففي الاقتصادات المتقدمة خاصةً، يمكن أن تقلل تدابير السياسة المعلنة من نقص السيولة الناجم عن Covid-19. وبينما تواجه الاقتصادات الناشئة نقصاً كبيراً في السيولة المتبقية، حيث تغطي السياسات جزء بسيط من النقص المتزايد في السيولة. ويمكن أن تساعد السياسات أيضاً في التخفيف من خسائر الوظائف وتدمير الإنتاج، حيث توفر 15%من العمالة ونحو ربع القيمة المضافة لقطاع الشركات في أوروبا. ومع ذلك، فإن قدرة السياسات على معالجة فجوات السيولة عبر أنواع الشركات والقطاعات تختلف حيث يبقى نقص السيولة أكثر بروزاً في القطاعات التي تتميز بنماذج الأعمال كثيفة الاتصال وسلاسل القيمة المعقدة، وهي التجارة والتصنيع والبناء والسيارات. ثالثاً؛ تبدو قدرة إجراءات السياسة المطبقة حتى الآن على تقليل الزيادة في مخاطر الملاءة محدودة أكثر مقارنة بتخفيفها من مخاطر السيولة. تشير التقديرات إلى أن الدعم العام قد سد 60% من احتياجات السيولة المتزايدة للشركات الأوروبية، وحتى مع هذا الحجم من الدعم، يمكن أن تزيد حصة الشركات المتعثرة بمقدار 6% في جميع أنحاء المنطقة. رابعاً؛ بالنظر إلى المستقبل، سيواجه صانعو السياسات مفاضلات معقدة بين تقديم الدعم للشركات لتقليل حالات الإفلاس غير المبررة وإنقاذ الوظائف، واحتواء التكاليف المالية، وتشجيع إعادة تخصيص الموارد نحو الشركات التي ستكون قادرة على البقاء في اقتصاد ما بعد الجائحة. وستكون هناك حاجة إلى دعم مستمر للسياسات خلال فترة التعافي غير المؤكدة وربما غير المكتملة للحد من حالات الإفلاس الجماعي وما يرتبط بها من خسائر في الوظائف والآثار الاقتصادية السلبية، ولتجنب آثار الانحدار التي قد يتسبب فيها الانسحاب المفاجئ للإجراءات. ومع ذلك، فإن الموارد العامة محدودة في العديد من البلدان، ومن المرجح أن يؤدي الوباء إلى تغييرات طويلة الأمد في هيكل الاقتصاد لا يزال من الصعب التنبؤ بها. وسيؤدي تأخر الانتعاش الاقتصادي إلى زيادة صعوبة التعامل مع هذه المقايضات. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن الاعتبارات السابقة تستدعي اتباع نهج أكثر استهدافاً وتطلعاً، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في حقوق الملكية، والمساعدة في تعزيز الاتفاقات مع الدائنين من القطاع الخاص لإعادة هيكلة ديون تلك الشركات التي يمكن إنقاذها، وتسهيل عملية التنظيم. كما يجب وضع حوافز قوية لتشجيع الشركات التي لديها خطط عمل قوية مقاومة للأوبئة على الاستفادة من دعم السياسات مع تثبيط استيعاب الشركات التي تسير على طريق هيكلي نحو الفشل. من جانب، آخر فإن إعادة هيكلة الديون بشكل منظم وفي الوقت المناسب من شأنه أن يسهل ضخ رأس المال في الشركات القابلة للاستمرار، بما في ذلك بعد احتواء الأزمة الصحية. باختصار، سيظل تصميم سياسات فعالة، وكفوءة

[1] **IMF**, Corporate Liquidity and Solvency in Europe during COVID-19: The Role of Policies, N.21/56, Mar 2021.

ومقبولة التكلفة لدعم الشركات يشكّل تحدياً رئيساً لواضعي السياسات في السنوات القادمة.

صندوق النقد الدولي: التجارة والنمو الشامل:[1]

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الشامل، وتناقش الادعاءات القائلة بأن ارتفاع حالة عدم المساواة في عدة بلدان يمكن أن يُعزى إلى الارتفاع المتزامن في المنافسة التجارية، سيما من بلدان الأسواق الناشئة مثل الصين، مما أدى إلى التوترات التجارية والتدابير الحمائية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتحسينات في النمو الشامل، حيث أن التكامل التجاري يزيد من النمو، وبالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فإنه يقلل من حالة عدم المساواة على المستوى الإجمالي. كما تعمل التجارة على تحسين الإنتاجية، والمساهمة في نشر المعرفة والابتكار، وتحفيز تراكم المهارات، وزيادة تنوع المنتجات مع خفض الأسعار. إن وجود بيئة شفافة أمر ضروري لدعم الأعمال التجارية والتنمية المستدامة. في هذا الصدد، تلعب منظمة التجارة العالمية دوراً حاسماً في دعم نظام تجاري عالمي مفتوح وشامل. ثانياً؛ التجارة لها تأثيرات غير متجانسة في المناطق والصناعات والشركات والعاملين اعتماداً على توجههم نحو أسواق الاستيراد المتنافسة مقابل أسواق التصدير. وفي كل من الكيانات الاقتصادية والصغيرة والبلدان النامية، تعاني تلك المناطق والصناعات والشركات الأكثر ضعفاً وتعرضاً لمنافسة الاستيراد من التدهور النسبي في ظروف سوق العمل والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. من جانب آخر، فإن المناطق والصناعات والشركات الأكثر توجهاً للتصدير تشهد تحسينات نسبية في سوق العمل والنتائج الاجتماعية والاقتصادية، حيث وجدت الدراسات أن الآثار المفيدة الأخيرة تفوق خسائر منافسة الواردات، بما يتفق مع الفوائد الإجمالية. ثالثاً؛ يمكن اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز التجارة الأكثر شمولاً. فعلى المستوى متعدد الأطراف، على سبيل المثال، يمكن أن تفيد معالجة التشوهات في الزراعة لتحسين الوصول إلى الأسواق وتقليل تقلب أسعار الغذاء لكل من المزارعين والمستهلكين الفقراء. كما أن معالجة الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات والتجارة الإلكترونية تؤدي أيضاً إلى فتح فرص جديدة للنمو الشامل من خلال الاستفادة على سبيل المثال من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر (البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية 2020). وأخيراً؛ أكدت الدراسة على الحاجة لمزيد من السياسات لضمان الفوائد الصافية للتجارة. وتُعد إجراءات السياسة العامة لتحسين تنقل اليد العاملة (عبر القطاعات والمناطق والمهارات) ذات أهمية خاصة. ومن أبرز السياسات في هذا المجال؛ 1-سياسات سوق العمل التي تهدف إلى إعادة تدريب العمال ومساعدتهم على الانتقال إلى فرص عمل جديدة. 2-سياسات التعليم واسعة النطاق التي تدعم تطوير المهارات المناسبة في بيئة اقتصادية وتكنولوجية سريعة التغير. 3-سياسات ائتمانية للمساعدة في تمويل التوظيف الذاتي أو استثمار رأس المال البشري. 4-سياسات سوق الإسكان لتحسين التنقل الجغرافي، أو السياسات الإقليمية التي تساعد في إعادة توجيه اقتصادات المناطق الأشد تضرراً. أما بالنسبة لأولئك الذين يعانون من خسائر طويلة الأجل من التغيير الاقتصادي قد يكون من الضروري إتباع سياسات إعادة التوزيع.

اقتصاد الأسبوع:

كوريا الجنوبية: اقتصاد صناعي متقدم

تقع كوريا الجنوبية شرق آسيا، في النصف الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية مُطلة على بحر اليابان والبحر الأصفر، تبلغ مساحتها 100 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 51.6 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية 1.64ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 1.72 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 58.3% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 39.3%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] **IMF**, Trade and Inclusive Growth, N.21/74, Mar, 2021.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كوريا الجنوبية انكماشاً بمعدل 1.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 1.1% في الربع السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى تراجع النشاط الاقتصادي في قطاعات الخدمات والبناء.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في كوريا الجنوبية إلى 1.1% في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بمعدل 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، مدفوعاً بصورة رئيسة بارتفاع معدلات الاستهلاك، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في كوريا الجنوبية بمعدل 0.5% في شهر شباط من عام 2021، بعد ارتفاعه بمعدل 08% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في كوريا الجنوبية مسجلاً معدل 4% في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بمعدل 5.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وانخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 393 ألف ليبلغ 1.127 مليون في شهر شباط من عام 2021.

الفائض التجاري:

انخفض الفائض التجاري في كوريا الجنوبية ليبلغ نحو 2.7 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بفائض قدره 3.76 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 6.7% لتبلغ 44.8 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الواردات بمعدل 6.9% لتبلغ نحو 42.1 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في كوريا الجنوبية لتبلغ 447.5 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 442.7 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، كما انخفضت احتياطيات الذهب بشكل طفيف في الربع الرابع من عام 2020 وبلغت 104.45 طن مقارنةً بـ 104.51 في الربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في كوريا الجنوبية ليبلغ نحو 542.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بـ 510.1 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 37.7% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الخامسة من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 13 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** كوريا الجنوبية عند المستوى **AA** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **-AA** مع توقعات مستقبلية مستقرة، أما وكالة **Moody's** فتصنفها عند المستوى **Aa2** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 4.1 Q4	%-2.4 Q4	% 0.4 Feb	% 1.7 Feb	%6.2 Feb	%0.25 Mar	-68.2	مليار دولار أمريكي	Jan
منطقة اليورو	%-0.7Q4	%- 4.9 Q4	% 0.2 Feb	%0.9 Feb	%8.1 Jan	%0 Mar	6.3	مليار يورو	Jan
المملكة المتحدة	%1 Q4	%-7.8 Q4	% -0.2 Jan	%0.7 Jan	%5.1 Dec	%0.1 Mar	-1.6	مليار جنيه استرليني	Dec
روسيا	%1.5 Q3	%-3.1 Q4	% 0.8 Feb	%5.7 Feb	%5.7 Feb	%4.5 Mar	8.9	مليار دولار أمريكي	Jan
الصين	%2.6 Q4	%6.5 Q4	%0.6 Feb	%-0.2 Feb	%5.5 Feb	%3.85 Mar	103.25	مليار دولار أمريكي	Jan-Feb
اليابان	%2.8 Q4	%-1.4 Q4	%0.1 Feb	%-0.4 Feb	%2.9 Jan	%-0.1 Mar	217.4	مليار ين ياباني	Feb
تركيا	% 1.7 Q4	%5.9 Q4	%0.91 Feb	%15.61 Feb	%12.2 Jan	%19 Mar	- 3.03	مليار دولار أمريكي	Jan
الهند	%7.9 Q4	%0.4 Q4	% 0.19 Feb	%5.03 Feb	% 6.5 Jan	%4 Feb	-12.6	مليار دولار أمريكي	Feb
استراليا	%3.1 Q4	%-1.1 Q4	%.0.9 Q4	%0.9 Q4	%5.8 Feb	%0.1 Mar	10.14	مليار دولار استرالي	Jan
مصر	% 0.7 Q4	%0.2 Q4	% 0.2 Feb	%4.5 Feb	%7.2 Q4	%8.25 Mar	-3.2	مليار دولار أمريكي	Dec
الأردن	%-3.6 Q2	%-2.2 Q3	% 0.68 Feb	%-0.4 Feb	%24.7 Q4	%2.50 Mar	-0.77	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان	%-2 Q42019	%-15 Q42019	% 8.15 Dec	145.8 % Dec	%6.6 2020	%10 Jan	-0.84	مليار دولار أمريكي	Oct